AS WRITTEN

Permanent Mission
of the State of Bahrain
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة لدولة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمـــة

سعادة المندوب الدائم لدولة البحرين
لدى الأمم المتحدة الى الدورة الخاصة الحادية والعشرين للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الأربعاء ٣٠ يونيه ١٩٩٩

TWO U.N. PLAZA, 25th FLOOR NEW YORK, N.Y. 10017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يتقدم وفد دولة البحرين بالشكر والتقدير لكم على عقد هذه الدورة الهامة وانه ليتمنى لكم كل التوفيق في ادارتها.

إدراكا لأهمية السياسة السكانية في المحافظة على الخصائص والسمات الأساسية للمجتمع والارتقاء بها الى مستويات أفضل، تحتل السياسية السكانية موقعا بارزا في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة البحرين وتهدف تلك السياسة بصفة عامة الى خفض معدلات الوفيات والتأثير على مستويات الإنجاب والاهتمام بمعالجة المشاكل الناجمة عن ارتفاع نسب العمالة الوافدة. وتولي دولة البحرين اهتماما كبيرا بالمسألة السكانية لإيمانها المطلق بأن العنصر السكاني هو المسئول عن دوران عجلة التنمية، وهو ما يقع على عاتقه مهمة النهوض والارتقاء بالوطن. لذا وضعت الدولة نصب أعينها المسألة السكانية عند رسم خطط وبرامج التنمية.

وحيث ان الاحصاءات السكانية تعتبر من أهم هذه المصادر فقد أولت الدولة اهتماما خاصا بهذا الجانب جعلها تأتي في عداد الدول التي لها تاريخ طويل في تنفيذ الاحصاءات السكانية حيث أجرى أول تعداد في البحرين عام 1941 ثم تلته سلسلة من الاحصاءات منتهية بالتعداد الأخير لسنة 1991، وقد انعكس التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري الذي شهدته دولة البحرين في الأعوام الأخيرة على تطور الاحصاءات السكانية بها سواء من حيث المحتوى والشمول او من حيث التقنية المستخدمة في جمع وتجهيز ونشر وتحليل بيانات التعداد.

تولي دولة البحرين اهتماما متزايدا بالتنمية في جميع مستوياتها وجوانبها المختلفة ولقد شهدت البحرين منذ نهاية النصف الأول من هذا القرن تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، وفي المقابل فان الدولة لم تنهج أسلوب الخطة الانمائية الشاملة المحددة أو برنامج زمني انما اتبعت بالمقابل اسلوبا مبسطا في التخطيط يقوم على تجربة البرمجة الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى، وذلك لمحدودية امكانيات القوى البشرية والطبيعية الى جانب محدودية السوق وحجم رأس المال المتوافر

للإنفاق والاستثمار، حيث اعتمدت حكومة البحرين الميزانية المالية العامة السنوية كأساس ومنطلق لتحديد متطلبات واحتياجات النمو والتنمية، وكان الركن الأساسي فيها أولوية البرامج والمشاريع الرأسمالية والإنشائية والخدمة الاجتماعية.

ان دولة البحرين تقدر بأن الأهداف والسياسات السكانية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذي يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين مستويات المعيشة، لذا فان سياسة دولة البحرين هي التوسعة في الخطط السكانية بحيث تعمل على تهيئة المجتمعات السكنية بما يتلاءم وظروف كل أسرة وما تتطلبه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في إطار سياستها الراقية الى اقامة المدن الجديدة.

كما تعمل الدولة على الارتقاء من مستوى الأجيال وذلك بتطوير نوعية الحياة وتلبية احتياجات الأجيال القادمة ، ولقد كان من النتائج الطيبة للجهود التي تبذلها دولة البحرين في منهاج عمل السكان والتنمية وفي مجال الارتقاء بكفاءة وقدرات أبنائها وتطوير قدراتهم ومهاراتهم أن احتلت دولة البحرين وللعام الثالث

على التوالي مرتبة متقدمة ومتميزة في التنمية البشـــرية، فـــهي الأولى عربيا وتحتل المرتبة (43) عالميا هذا بالاضافة الى تطوير البرامج والخدمات والاحتياجات الأساســـية كـــالتعليم والصحـــة وبرامج التدريب والمشاركة في الحريات الاقتصاديـــة والتمتـــع بالامتيازات.

ان السياسة السكانية التي تتبعها دولة البحرين تحتوي علـــى مجموعة من الاجراءات والبرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية للدولة من خلال التأثير على بعض المحاور السكانية الهامة، وبصفة خاصة حجـــم السكان ومعدلات نموه، والتوزيع الجغرافي للسكان والخصـــائص السكانية الأخرى. وأن صياغة وتنفيذ السياسات السكانية عندنـــا تتوقف على تقييم العوامل المحددة للمتغيرات السكانية، وهذا لـــن يتأتى إلا بوجود مصادر متنوعة للبيانات السكانية.

ان دولة البحرين تبذل جهودا لتوفير فرص العمل للعمالـــة البحرينية في المؤسسات الحكومية ومن الأمثلة التي يمكن ذكرهـــا في هذا المجال هو إعلان الدولة عن إنشاء مصفاة جديدة لتكرير

النفط في البلاد ستوفر ألفي فرصة عمل، كما ان الجهات المختصة وضعت قوانين جديدة للحد من استقدام العمالة الأجنبية لتجنب منافستها للعمالة الوطنية، وتقوم أيضا بإجراء اتصالات مع المؤسسات الخاصة لتوظيف أبناء البلاد وذلك عن طريق مكتب التوظيف الذي أنشأته الدولة.

السيد الرئيس،

إن تنفيذ توصيات مؤتمر القاهرة للسكان كان من الأمور التي أولتها الدولة اهتماما عاليا وذلك بفضل جهود وتعاون جميع الجهات الحكومية فيما بينها ومع المؤسسات والجهات الغير حكومية، كما ان ارتفاع نسبة التعليم بين أفراد المجتمع وخاصة المرأة ومشاركتها في الفعاليات الثقافية والاجتماعية ساهم في سرعة تنفيذ معظم التوصيات الصادرة عن ذلك المؤتمر، والواردة في اعلان القاهرة والوثائق الختامية عن ذلك المؤتمر اسوة بالدول التي قطعت شوطا في هذا المجال والتي لا ترى ضرورة لاعادة فتح باب النقاش حول ما تم الاتفاق عليه في القاهرة أو تحوير تفسيره.

وترى دولة البحرين بان التوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك التوصيات الـــواردة فـــي ورقة العمل التي ستصدر عن هذه الدورة حقا سياديا لكل بلد بمـــا يتمشى مع القوانين الوطنية والأولويات الانمائية، ومع الاحـــترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشـــعوبها، وبما ينسجم مع المواثيق الدولية ذات العلاقة والمعترف بها عالميا كما ترى بلادي ضرورة الأخذ بالتوصيات الخاصـــة بحصـــول الجميع على التعليم وحصول الجميع على رعاية صحية أوليـــة، وحصول الجميع على خدمات صحية انجابية شاملة، بما في ذلـــك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، على النحو المبين في الفقرة 7-6 من برنامج العمل، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمـــهات، واطالة العمر المتوقع وكذلك مجموعة من الأهداف النوعية التـــي يدعم بعضها بعضا وتتسم بأهمية حاسمة فيمـــا يتعلـــق بتحقيـــق الأهداف والغايات الكمية.

يسر وفد بلادي ان يرى ان تقييم الخمس ســـنوات للتقـــدم المحرز في تنفيذ توصيات برنامج العمل حقق نتـــائج ايجابيـــة، وخصوصا فيما يتعلق باتخاذ بلدان عـــديـــدة خـــطوات لادماج

الاهتمامات السكانية في استراتيجياتها الانمائية. وتواصل هبـــوط معدل الوفيات في معظم البلدان خلال الخمس سنوات التي تلـــت اعتماد برنامج العمل.

وترى دولة البحرين ان الوثيقة الختامية لهذه الدورة يجـــب ان تستند الى نتائج واستنتاجات المراجعات الحكوميـــة والدوليـــة المجراة تحت رعاية الأمم المتحدة، بما فيها المراجعة التي تجريها كل سنة وكل خمسة سنوات لجنة السكان والتنمية والى اجتماعات وتقارير لجان الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتقدم المحرز والضغـوط القائمة في تنفيذ برنامج العمل.

وفي الختام لا يفوتني ان اشير الى ان المرتبة المتقدمة التي بلغتها دولة البحرين في مجال التنمية الاجتماعية بشهادة تقـــارير الأمم المتحدة ذات العلاقة، تؤكد مسئولية الدولة في عدم ادخـــار اي جهد لاتخاذ العديد من الخطوات الفاعلة على صعيـــد تحقيـــق التنمية الاجتماعية في اطار استراتيجية محددة للتنمية في البـــلاد تستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وشكرا سيدي الرئيس،،